مفقودو سنوات الصراع الطائفي.. قصص لاتنتهي وآمال الأمهات معقودة بالانتظار

بغداد / أور نيوز

كل يوم وقبيل صلاة الظهر، توقد ساهرة ابراهيم شمعة في مرقد الامام ابو حنيفة ، في حي الاعظمية، ، مبتلهة الى الله ان يعيد اليها ابنها.

وساهرة ابراهيم هي واحدة من بين الآلاف العراقيين من الذين اختفوا أحبتهم في أسوأ ايام الحرب الطائفية التي وقعت ما بين الاعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧. وقد شوهد البعض منهم تلقي الميليشيات القبض عليهم وتكدسهم في الشاحنات، وبدا البعض الآخر يختفي بكل بساطة.

وبحسب وجدان ميخائيل وزيرة حقوق الانسان السابقة، فقد تسلمت الوزارة في عهدها أكثر من ٩ آلاف شكوى في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لوحدهما من العراقيين الذين قالوا بان اقرباءهم قد أختفوا. وتضع منظمات حقوق الانسان العدد الكلي للمفقودين أعلى بكثير.

ويظل مصير الكثير من العراقيين مجهولاً. ويأمل البعض، كأبراهيم، في ان احباءهم لايزالوا على قيد الحياة في أحد سجون العراق السرية سيئة الصيت.

وتقول ساهرة "كان ذلك في ٢٦ من تموز ٢٠٠٦. كنت راجعة الى البيت مع أبني، حين رأيت مركبة عسكرية توقفت في حينا. صدمت حين جاءوا وانتزعوا ابني مني وأخذوه بعيداً".

وفي الاشهر التي أعقبت هذه الحادثة، بحثت ابراهيم في قوائم السجناء في مراكز الاعتقال العراقية، ولم تعثر على دليل يبرهن على ان ابنه معتقل في المعتقلات العراقية او الاميركية.

وقالت انها كانت على وشك التخلي عن بحثها عندما شاهدت تقريراً دولياً عن سجناء عراقيين يعرض صورة لابنها في السجن. وقامت بتسجيل البرنامج، وتظل الصورة المشوشة في الفيلم هي أملها الوحيد. وتضيف ابراهيم بان حسب علمها لم يتهم اتهام ابنها، كما لم يتم محاكمته في اي محكمة.

ويقول تقرير منظمة العفو الدولية بأن حالات الاختفاء القسري تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الانسان، كونه "يتسبب في المعاناة لأقارب الشخص المختفي- وهو أمر حتمي، وفي بعض الاحيان هو نتيجة متعمدة للاختفاء القسري- هو ايضا انتهاك لحقوق الانسان، وقد تحمله عدد لا يحصى من العوائل العراقية لسنوات عديدة"، بحسب التقرير.

وتقول وزيرة حقوق الانسان السابقة بانه مازال غير واضحا لمحققيها، اي من الجماعات هي التي كانت مسؤولة عن الكثير من حالات الاختفاء. وقالت ان الوزارة أنشأت قاعدة معلومات في عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع القوى الامنية العراقية لتحديد وتعيين مواقع الآلاف من العراقيين المفقودين.

وتضيف انه بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كانت هناك عناصر مسلحة ترتدي زي رجال الشرطة، تقوم باعتقال واختطاف الناس. كان ذلك حين بدأت وزارتنا بتسلم أكثرية الشكاوى. وقد رفض مسؤولون في وزارة الداخلية التعليق حول مسألة العراقيين المفقودين. بينما وافق وكيل وزير العدل على اجراء مقابلة، لكنه قال بان رؤساءه لن يسمحوا له بالاجابة على اي اسئلة حول الموضوع. ويقدر حسن شعبان، الناشط في منظمات غير حكومية تعنى بحقوق الانسان والديمقراطية في العراق، بان هناك حوالي ١٢ الف مفقود لا يزالون معتقلين في السجون العراقية. ويقول "باعتبارنا منظمة غير حكومية تلقينا العديد من الطلبات من الكثير من أهالي المعتقلين الذين تم التحقيق عنهم في وزارات الدفاع والداخلية والعدل وحقوق الانسان، بالاضافة الى الجانب الاميركي، لكنهم لم يجدوا شيئاً عنهم".

ويضيف شعبان " الحقيقة هي ان اماكن آلاف المفقودين العراقيين، والاسباب التي تكمن وراء اخذهم، لا تزال مجهولة".

ويرى مراقبون أن ظاهرة الاختفاء القسري في العراق تؤثر على جميع السكان بغض النظر عن السن أو الجنس أو العرق أو المعتقد الديني. ويتراوح عدد المفقودين في العراق بين ٢٥٠،٠٠٠ الى مليون شخص، وفقاً للجنة الدولية لشؤون المفقودين IMCP .

وبحسب ديرك أدريانسينز، الخبير في شؤون العراق وعضو جماعة مناهضة الحرب الدولية (براسلز تريبيونيل)، الذي قدم عرضاً خلال مؤتمر عقد مؤخراً في لندن ونظمته اللجنة الدولية لمناهضة الاختفاء، فأن ٢٠ بالمائة من النازحين داخلياً و٥ بالمائة من الأسر العائدة أبلغت عن حالات فقدان أطفال.

ويؤكدأدريانسينز نقلاً عن الدراسات الاستقصائية التي أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠٠٩ أن المفوضية نشرت نتائج دراسات في عام ٢٠٠٩ تبين أن العديد من المجتمعات قد أبلغت عن فقدان أفراد من أسرها – ٣٠ بالمائة من النازحين، ٣٠ بالمائة من النازحين العائدين، و٢٧ بالمائة من اللاجئين مشيرة إلى أنهم كانوا في عداد المفقودين بسبب عمليات الاختطاف والاحتجاز، وأنهم لا يعرفون ما حدث لأفراد أسرهم المفقودين. وأفاد أدريانسينز ان التقديرات التقريبية تشير إلى أن عدد المفقودين بين اللاجئين والنازحين بعد العملية العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة لغزو العراق في ٢٠٠٣ قد بلغ ٢٦٠،٠٠٠ شخص، معظمها حالات اختفاء قسري او اختتطاف او قتل وقالت أسماء الحيدري، وهي محللة وناشطة عراقية في مجال حقوق الإنسان أنها تعتقد أن الرقم الصحيح أعلى من تلك التقديرات، وتقدره في حدود الـ ٨٠٠،٠٠٠ إلى مليون شخص وأوضحت بالقول: لا يوجد مكان آمن في العراق، وقد اغتيل العديد من الأشخاص ودفنوا سراً، واتهم المواطنون الاحتلال الاميركي بممارسة الارهاب واخفاء ابنائهم.

ساحة احتفالات "صدام" تتحول لساحة احتفالات ثقافية

السومرية نيوز/ بغداد

تستعد ساحة الاحتفالات الكبرى ببغداد للتخلي عن طابعها العسكري الذي رسخ باذهان العراقيين على مدى سنوات لتكتسب مؤخرا طابعاً ثقافياً، إذ تحولت إلى ورشة عمل لشركات عراقية وتركية لتدشينها بصورتها الجديدة مع اجتماع القمة العربية واحداث اخرى مهمة تنتظر بغداد تضييفها.

ويقول المسؤول في أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "ساحة الاحتفالات ومنطقة الجندي المجهول والبوابات الست للمنطقة الخضراء كلها مشمولة بالتطوير وهناك شركات تركية دخلت لتطوير المواقع"، مضيفاً أن "عقد التطوير بلغت قيمته ١٩٤مليون دولار".

وأوضح عبد الزهرة أن "المواقع التي سيجري تطويرها ستوضع فيها منظومة متكاملة للمراقبة، وأكثر من ٦٠ شاشة عرض، وستضم مناطق خضر ونافورات".

ويبدي المثقفون العراقيون ترحيباً باستعادة معلم مهم من معالم بغداد التي تميزها، وأبعاد الطابع العسكري عنه، إلا أنهم أبدوا مخاوف من أن تتحول ساحة الاحتفالات الى حصن أمني لا يستطيعون الدخول اليه او الخروج منه بسهولة.

وقال مدير دائرة السينما والمسرح شفيق المهدي "في ساحة الاحتفالات الجماهيرية، كان رئيس دولة يضحك على شعبه وشعبه على رئيسه، تمر الملايين تحييه وهي متعبه ومرهقة لا تؤمن بكل هذا"، مضيفاً "نحن ألان نستعيده، مسرح وسينما وغاليري تشكيلي، نغسل حدق العين من غبار المعارك ومن غبار الحروب، نقدم المسرحية لنغسل وخمه الدم المهدور على أرضنا كلها بالعراق وننجز هويتنا الوطنية وشخصيتنا الوطنية مع انتهاء أزمة الطائفية".

بدوره، يقول الكاتب والإعلامي عبد الله اللامي "نحن الآن بحاجة لتأسيس دولة مدنية بعيداً عن عسكرة الشعب، وبعيداً عن عسكرة المناطق، لأن معظم مناطق بغداد هي معسكرة ونحن نحاول بأي طريقة وأخرى إن نشيع الثقافات ونشيع المبادئ الأساسية السامية التي تحترمها الشعوب".

ويؤكد اللامي أن "تقدم أي بلد يعرف من خلال النظر إلى وجود المؤسسات الأكاديمية والعلمية والثقافية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني"، مبينا أن "تأسيس أي موطئ قدم ثقافي في بغداد هو انتصار للشعوب والمحبة والخير والسلام".

من جانبه، يشير الرسام فائق التميمي إلى أنه مع "التخفيف من العسكرة، لأن الشعب العراقي تعب كثيرا من اللون الزيتوني والخاكي ومشاهدة البندقية، وحبذا لو نشاهد الورد والزهور".

ويضيف لـ"السومرية نيوز"، "نتمنى ألا نواجه صعوبات في الدخول والخروج لساحة الاحتفالات، لأنه مكان محاط بنقاط السيطرة".

من جانبه، يلفت الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق الفريد سمعان إلى إننا "بحاجة الى الكثير من المواقع الثقافية وفي شتى ارجاء بغداد والمحافظات، ولكن بغداد باعتبارها العاصمة بحاجة الى المزيد من النشاطات الثقافية والعلمية والاجتماعية".

ويصف سمعان عمليات التطوير الجارية في المنطقة الخضراء بالـ"خطوة الايجابية والجميلة"، لافتاً "أما الخوف مما يقع فنحن الآن عرضة لكل الاشياء التي يمكن ان يقوم بها الناس السيئين بهذا الوطن"، مبيناً "فعلى سبيل المثال قبل ايام فجروا مواكب وقتلوا ضباط شرطة كبار وقبلها قتلوا المسيحيين وهي فتنة عامة لارعاب الناس وخلق جو مرعب ومفزع ويثير المشاعر الحزينة والمؤلمة لدى الناس)).

متى تنتهي أزمة الحقائب الوزارية الشاغرة؟

بغداد / متابعة المدى

يدور النقاش داخل الأوساط السياسية في الوقت الحاضر حول الانتهاء من تسمية الحقائب الشاغرة لا سيما الأمنية: الدفاع والداخلية والأمن الوطني. واكد سياسيون ان الحوارات بهذا الشأن ما زالت مستمرة مطالبين في الوقت نفسه بتقديم شخصيات كفوءة لإدارة هذه الحقائب، في حين أعرب آخرون عن اعتقادهم بأن الحسم سيكون خلال اللقاء المرتقب الذي سيجمع رئيس الوزراء نوري المالكي بزعيم القائمة العراقية اياد علاوي.

وقال عضو التحالف الوطني النائب حسين الصافي ان "سبب التأخير في الإعلان عن التشكيل الحكومي الكامل لغاية الآن هو عدم وجود شخصيات كفوءة لإدارة الحقائب الشاغرة لا سيما الأمنية التي تشكل العصب الأساس لنجاح الحكومة والعملية السياسية برمتها".

وأضاف الصافي في تصريحات صحفية انه "لغاية الآن لم يتوفر لرئيس الوزراء من بين مجموعة من الشخصيات اختيار الأفضل لشغل هذه الحقائب".

وأوضح الصافي "الان وقد جرى ترشيح عدد من الشخصيات لشغل الحقائب فاعتقد انه بات على المالكي ان يقدم الأسماء المرشحة وان يتم طرحها، واعتقد ان هذا سيكون قريبا خاصة للوزارات غير الأمنية".

وأشار الصافي إلى ان "الوزارات الأمنية ما زالت مثار جدل بين الكتل وانها تحتاج إلى مزيد من الحوار".

من جهته قال عضو القائمة العراقية احمد المساري ان "الأسماء التي تقدمت بها الكتل إلى رئيس الوزراء نوري المالكي لم يجر الاتفاق عليها بشكل نهائي حتى الآن"، مشددا على "ضرورة تقديم شخصيات مقبولة من جميع الأطراف للمناصب الشاغرة".

وأضاف المساري ان "الاتفاق الذي جرى بين الكتل السياسية قبل تشكيل الحكومة نص على ان تكون الشخصية المرشحة لأي من هذه المناصب مقبولة من الجميع، وان تكون حيادية ومهنية وذات اختصاص ومعروفة بالشفافية غير ملطخة سمعتها بأي من الطائفية أو العرقية أو التحزب. لذلك يجب ان يكون الاختيار دقيقا في شغل هذه الحقائب". وأشار المساري إلى ان "تأخير اكتمال التشكيلة الوزارية سببه عدم وجود شخصيات كفوءة وكذلك لعدم حصول الاتفاق عليها من قبل بقية الكتل السياسية".

وفي السياق ذاته قال النائب عن القائمة العراقية محمد سلمان ان "الأسبوع المقبل سيشهد لقاء بين رئيس القائمة العراقية اياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي لحسم ملفات عدة منها الوزارات الأمنية والأخرى الشاغرة وملف المجلس السياسي".

وقال الطائي في تصريح له ان "هذا الاجتماع سيحسم الكثير من الملفات ومنها الوزارات الأمنية والشاغرة ومرشحيها وإنهاء قضية المجلس السياسي".

وأضاف الطائي ان "القائمة العراقية ستطرح فلاح النقيب مرشحا لها لوزارة الدفاع، وإذا كانت هناك ملاحظات موضوعية حول النقيب فان العراقية مستعدة للبحث في أسماء أخرى، ولكن إذا لم تطرح ملاحظات تستدعي التغيير فان القائمة متمسكة به".

يذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي قدم تشكيلته الحكومية في الحادي والعشرين من الشهر الماضي دون تسمية وزراء للعديد من الوزارات، ومنها الأمنية الدفاع والداخلية والأمن الوطني التي تسلمها هو بالوكالة. وقد لوحظ على التشكيلة الوزارية الناقصة خلوها من التكنوقراط والنساء.

مجلس السياسات يفجر الخلاف بين دولة القانون والعراقية

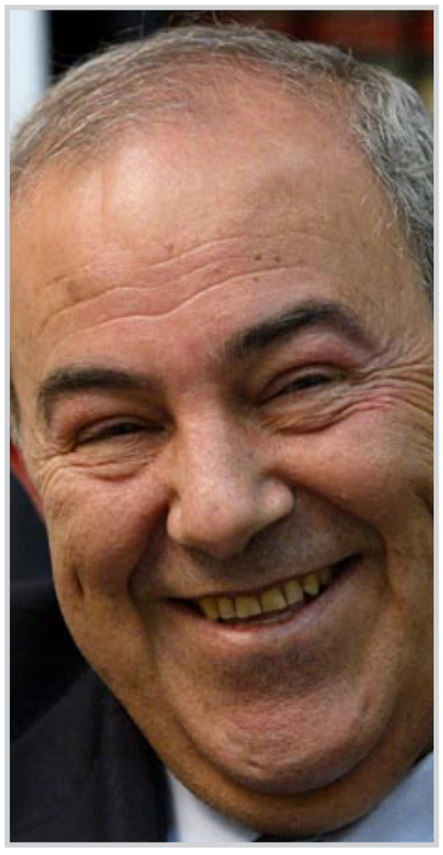

بغداد / متابعة المدى

نقطة الخلاف بين التحالف الوطني والقائمة العراقية حول آلية التصويت على إقرار المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا شكلت قلقا كبيرا سيطر على القائمة العراقية من احتمال عدم النظر بالمجلس من قبل التحالفين الوطني والكردستاني. سياسيون اعتبروا هذا التخوف لا مبرر له لأن هناك اتفاقا سياسيا يمكن العودة إليه لحل أي خلاف.

وقال عضو التحالف الكردستاني النائب محسن السعدون ان "قضية التصويت على المجلس الوطني مهمة جدا ويجب التفاوض بشأنها".

وأضاف السعدون في تصريح صحفي "الأسبوعية" انه "بعد ان تم تشكيل رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية أصبحت الفرصة سانحة أمام هذا القانون للتصويت عليه في البرلمان".

وتابع السعدون "في تقديري مهما كانت هناك نقاط الخلاف على هذا المشروع في الأخير هناك اتفاق سياسي ويجب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في طاولة مسعود برزاني. فإذا كان الاتفاق ينص على حسم التصويت في الهيئة الخاصة بالمجلس يتم ذلك وإذا كان في البرلمان فسيتم ذلك أيضا". من جهته نفى عضو القائمة العراقية حميد الزوبعي "وجود أي خلاف بين قائمته والشركاء الآخرين حول موضوع التصويت على المجلس الوطني"، مشيرا إلى وجود حوارات في هذا الشأن لا نضوج القانون". وقال الزوبعي "لا يوجد هناك اعتراض رسمي من التحالف الوطني حول قانون المجلس، لكن هنالك حوارات بين العراقية والتحالف الوطني حول نضوج قانون المجلس وتقديمه إلى البرلمان للتصويت عليه".

وتوقع ان يمرر "هذا المجلس في الأيام المقبلة قبل الوزارات الأمنية الشاغرة وذلك وفقا لاتفاق اربيل الذي حدد العمل بالمجلس السياسي في شهر شباط المقبل".

وفي معرض الحديث عن إمكانية اللجوء إلى أساليب سياسية لحل هذا الإشكال دعت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني إلى اجتماع يضم رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي لبحث الموضوع وجها لوجه.

واعتبرت الدايني في تصريح صحفي ان "مثل هكذا لقاء كفيل بحل أزمة المجلس والمتبقي من الوزارات وبالأخص الأمنية، إذ ان أي لقاء موسع يجمع تلك الزعامات افضل من لقاء يجمع علاوي بالمالكي".

من جهته اكد عضو لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان ان "مجلس النواب سيقرر قضية التصويت على قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية"

وقال عثمان "يجب ان تأتي صيغة نهائية لقانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية إلى مجلس النواب كي تدرس، ويكون لدينا رأي واضح بشأن التصويت عليه داخل البرلمان أو داخل المجلس نفسه".

وأضاف عثمان ان "المجلس الوطني شكل بتوافق جميع الكتل السياسية لذلك يجب ان يكون هناك اتفاق بين الأطراف لكي يصوت عليه الجميع".